الجزية والصغار وخروج المهدي وأعم من ذكر فثبت مطلوبنا وإن قلنا بالخصاص ذلك بالسلف
قلنا ما المخصص لعدا حراز نصار التقرير مع عدم ما تشعر به العلة التي ربط بها التوقيف هامش
عدم الاختصاص لان الحكم على العلة لا يختص بالسلف اجماعا على ان القول بحجية اقوال السلف على التوقف
يستلزم المنع من تفسير القرآن بغير المروي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاجماع ويستلزم منع
الخلق من تفسير ايه فلا يفسرها السلف وهو خلاف الاجماع ويستلزم اجتماع النقيضين في مواطن التعارض
المتقابلة وهو خلاف الاجماع والضرورة على انه لم يدع احد من السلف فيما يخص بصدده الحصر حتى يجعل تفسير
ابن كثير ايا هم ذلك مخالفا له وما سمي المعارضة هذا اعمر الربطة وعمر عبد العزيز وايه اهل
المدينة وغيرهم قد رقوا والصغار وما يقوح في مدة عالم السابق اعني تخصيصه وهم خير السلف فلم لا
تحملونه على التوقيف وتحملون لنا ما ادعينا وفيه عدم الاختصاص فائدة اخرى هذه الاولوية التي ذكرتم
هنا اعني الحمل على التوقيف قال وأما الدليل الثاني وهو الوقف ان كان نظرهم الى
الخ لكن قد ذكرنا ان مرادهم بقولهم فصدق الاية عليه الخ اقول مرادنا ليس الا فيما
هو الحق وتحرجون في طلبه والناوي مطابقة نظرهم لمراد الله وعدمه واي مطلوب يتعلق بها ويخرجكم
عن المقلد ولا نرضى بالخطأ فيكل اهل دعوى من هذا قال
فارغ عنك هنا صحيح في نجاته وهات حديثا ما حديث الرواحل قال فنهوا انه اذا حصل
اي حرج عظيم فقد كفوا بحصول حرج واحد يصدق عليهم انهم حرجوا الخ اقول قد تقرر لكن ان ادعا
كما به فرد مرادا دعوى بعينه لا دليل عليه وقد ذكرنا في حل الاشكال ان المنكر فيه معنى العموم وان لم يصح تاويله
للصحيح دفعه كما ذكره جماعة من العلماء وصرح به اركين فتح ذكره في تفسير هذه الاية على ان المدار انما هو في اسباب
الحرج الدنيوي التي تحصل عند هذا الامر الاول لا اسباب الكثيرة لا تحصل بها الا حرج واحد اخروي ولا فائدة في بطلان الاحتجاج
على ذلك وهم ان المطلوب منا ان الكل موجب للحرج الدنيوي بهم كما ذكرتم بل قلنا انهم احقا ما يحرجون العظيم واهل الكل فرد من افراد
الموجب للحرج الان المطلوب منا ان الجميع بهم هذا ما لم اقله انا ولا اعني فيما اعلم الان القائل بالعموم الحرج
لا يقول ان امر الله بهم جميعه مطلوب هذا ظاهر قال فيكون هذه الاية انما هي وصف طهم بالحرج وما الحرج
بالفعل اقول هو كذلك لكن الحال والمحل ينبوا حين علينا ان الكلام فرد ما اراد الحرج بهم هذه الاية اقول ان
اردتم تحقق الحرج وقراق اسبابه الموجبة له فسلم ولم نقل بل روحه لحالينه وان اردتم وافقه نفسه هو مرجع ذلك القيل
الذي بينهم كما عليه في الصغار ولا يخفاكم ان الحرج في دليل احبار اليهود وهو اعم الوجوب وقد جمعت في جمل
الاشكال الادلة الدالة على الجواز ومنها تقييد الوجوب ومنها ما لا يفيده مطابقة ما سألته عنه قال فلا
يجوز ان يكون التنكير للنوعية مع ارادة التعظيم والامتنان فاه الخ اقول كما تقرر لكم انما تقولون في
الاسباب الموجبة للعي هل هي عينية ام لا ان قلتم بالاول فهو صحيح استدللنا بالثاني وثبت مطلوبنا
قال صدر الاية بما ايها الذي جاء هذا الامر المحيط اقول غير خاف على فطنكم ان السلبية وذكرتم ان صيغة
الكفار عامة ولم يقع الخلاف في هذا الا من جهة استشعار انها للجميع اولا هذا عم وقد ذكرنا وقد اختلف كلام حجار الله
في ذكره وقد حقق سعد الملة الثاني ورجحه وذكرت في حاشية الكشاف مرات وطوى الكلام فيه في المطول ونعم انه

مذهب اهل الاصول والتفسير وعلى ذهني انه ذكره في حاشيته على شرح المختصر والمطول احد الكلامين في ذلك
لمثل ما طولته وقد تقرر عدم التهوم القضية على السند للانباء هذه الحيثية وكون مقام الدراع ما سباب
الاغلاط الهام الانكر والدليل على منع التخصيص ان سلم العموم والتقييد انما يدل بخرج منه هذا
الالتقاط فيما نعلم فائدة وناية وهذا الدليل صار بحاله لاندفاع الاية على وجوب الاجبار على هذه القضية والا
بقي ان الامر تحميم لسبب الاغلاط لا يكفي الوفاية لانا نقول اسباب الاغلاط متفاوتة وهذه من اهمها فعاية
الامر ان الاغلاط عليها هين لا هم ممكن بالفعل فلا شك في صحة التكليف به والاستدلال بقوله تعالى ولو ان اهل
الكتاب الى اليهود حسن مسلم ولا يضر نا تسليمه لان البحث وقع قال لا نسلم ان الغرم لله ورسوله والمؤمنين
واما كون هذه مقدمة ركب الغرم فلا اذ لا يلزم من ذكر انه لاغرم لكن انه لا غرم في البلاد الحالية غير اليهود اقول نعم
والاذلة عليهم مع عدم مساكنة اعدا الله لان كون هذه القضية فيها غاية الاهانة على المسلمين بالنسبة الى اعفا
اليهود منها ومشاهدتهم ليسيرة المسلمين لذلك وتقدمهم لفعلهم حتى اذا واوا المسلم يباشرة ذلك ويخضون الرقب
منه فيسيدون انا فهم فيها ينافي الكلام حاب الله العظيم وكان في تخليص المسلم منها غاية العزة
قال فنعيد قول السيد عز وجل ليتحد بعضهم بعضا حتى يا الاحال الكلام الخ اقول وقد صرح جل جلاله برفع
الموصول وضع الاقدار وجعل الرفع في هذه الاية المقيد بما في اية رفع الموصول معللا الاول الذي بعضهم
سحيا وقد رفعكم اهدى رفعنا ما الايمان وخصكم بالاقرار على اتحاد الاوامر فاخذ وا هو لا الملاعين سحيا
ولا يقولوا اقد اتحد نا هم سحيا في كذا وكذا فان ذلك امر مشترك بينهم وبين المسلمين ولكن
انولوا ما حيث امرهم الله بذل الهوان والانعاس وذلها ظهر النود منهم وبما سلكم لحد المواسي
وقد سبق ما اسلفناه في نقل الاية الاول فلا نعيده هنا على الجواب على ما ذكرتم قال وهاهنا
مانع من الاستدلال بالاية على العموم الخ اقول لم نع العموم حتى يرتب على ذلك منعنا من الاستدلال بها انما
جعلناه وصفا ما ذكرتم غير اللبس بالنفوس لما قرر ناهم ظهور هم عن عزة اهل هذه الحرفة من المسلمين
على اليهود لما يباشرتهم لما لا يساعدون عليه وبرونه من اعظم صفات الذلة والمعقص والمهانة والمسلم الحق لم
فبذل الجهد في تحصيل العزة بتحصيل هذه الوطة التي لا ذلة اعظم منها امر ترغب اليه النفوس ولو سلم ان ثم
مدعيا يدعي العموم في الاية لما كان ما ذكرتم هنا موجبا لمنع ذلك لعدم حصر الغرم في المذكور بعدها
قال فقد يكون الضرورة الجند الاعلا لا حرج فيما سبق حتى الخ اقول هل سدت طرق المكاسب على هؤلاء
ام عقلت دونهم ابواب المعايش ام طرد هم الناس عن جميع المهن حتى يقال انهم مضطرون الى الاجرم هذه الخصلة
اضطرار هم الى الكل المبيت وهل عدمت المعاول ام فقدت المكاتل ام منعوا من نقل الصخر ام ما هو الذي
الجاهم الى ذلك واحرجهم الى هنالك ولو فتحنا هذا الباب وافتتحنا هذا الانتهاء لقلنا وكذلك المغالون
للاحتراق بالغنا والمراهم والمعارف وبما احتهم الضرورة الى ذلك بل هذا احرى فذلك لما استشعر اختلاف
الادلة والاقوال فيه تخلاق الاجتراق بالمكاسب العذرة حال طوبوا فانه حرام بالاجماع معها ضاف اليه
مال البيع الذي هو من المحرمات فما اشبه تقريرك ولا انقض بما بلغ اكثر على بعيه طالما والمغالون عن ذلك بائنة وبما
الجند الضرورة البه كما يجوز اداة الجند الضرورة الى اكل المسئة استوا الحر وبما سكنه هذه النجاة في الاجماع على الحرمة
وكذلك البيع الاعن فليل من اهل العلم على ان العذر اشد من حيثية النجاسة للاجماع على نجاستها والاختلاف في

Copyright Sabanci University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)